المستثمرون الكويتيون باعوا أسهماً بـ 5,5 مليارات دولار وزادوا حيازتهم من السندات بـ 6 مليارات منذ بداية العام

بوصلة الاستثمارات الكويتية في أميركا تتحول من الأسهم للسندات

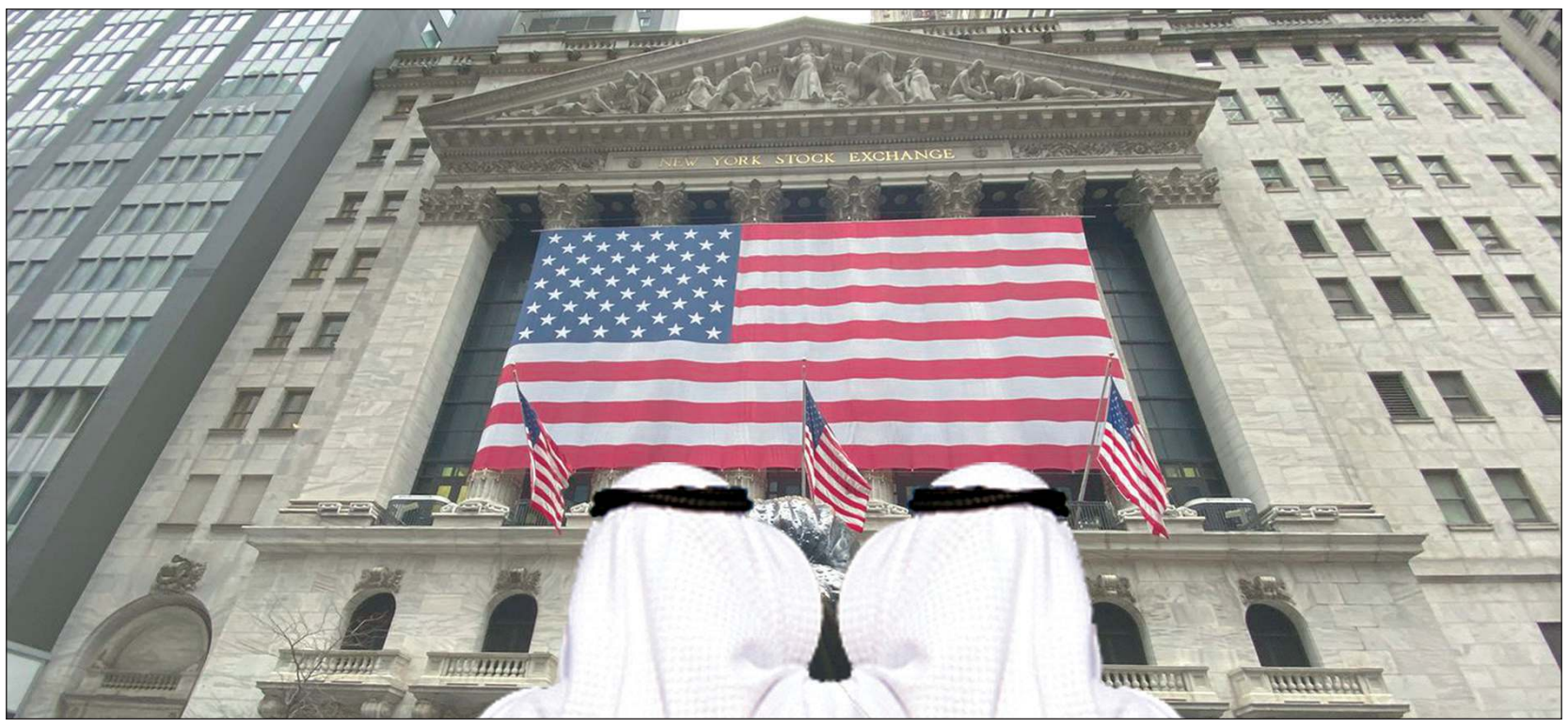

المحرر الاقتصادي

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية، في تقريرها الشهري لاستثمارات الأجانب في السندات الحكومية وأسهم الشركات الأميركية المدرجة بالأسواق المالية في الولايات المتحدة، تغيرا في استراتيجية الاستثمار الحكومي للكويت في الأوراق المالية الأميركية عن طريق زيادة الوزن النسبي للسندات في محافظها وصناديقها على حساب أسهم الشركات الأميركية.

فمنذ بداية العام وحتى نهاية يوليو الماضي، تخارجت الكويت من الاستثمار في أسهم الشركات الأميركية بنحو 5,5 مليارات دولار، في المقابل زادت الحكومة الكويتية خلال الفترة نفسها من حيازتها من السندات الأميركية بنحو 6 مليارات دولار. وتعد ضخامة الاستثمارات الكويتية في أسهم الشركات الأميركية المدرجة مؤشرا قويا على كون أغلبها استثمارات حكومية.

بيع ومضاربات

وحققت الاستثمارات الكويتية في الأسهم الأميركية المدرجة صافي بيع منذ بداية العام، في اشارة الى استراتيجية لتخفيف وزن الأسهم.

وشهد العام 2020 تداولات مكثفة رغم الظروف الاستثنائية في أغلب تلك الأشهر، حيث باع المستثمرون الكويتيون (الأغلبية حكومية) أسهما بنحو 20,6 مليار دولار مقابل عمليات شراء بلغت 15,07 مليار دولار.

وخلال شهري ابريل ومايو، اتجه المستثمرون الكويتيون الى تسييل جزء من استثماراتهم. وقد حقق ذلك التسييل أرباحا كون المستثمرون اشتروا بكثافة في شهر مارس، أي عند هبوط الأسهم بشكل حر في الأسواق الأميركية، قبل أن تنتعش مجددا في ابريل ومايو على خلفية تدخل الحكومة الأميركية ببرامج انقاذ سريعة. وحقق الكويتيون صافي بيع من التسييل بمقدار 8,77 مليارات دولار خلال الشهرين، فيما عادوا مرة أخرى للشراء تدريجيا مع بداية تخفيف قيود الاغلاق وعودة الحياة الاقتصادية بشكل تدريجي خلال شهري يونيو ويوليو.

ملاذ آمن

في المقابل، هناك زيادة ملحوظة من حيازة الحكومة الكويتية لسندات الخزانة الأميركية منذ بداية العام بشكل مكثف، حيث أضافت خلال سبعة أشهر ما قيمته 6 مليارات دولار لحيازتها بزيادة تتخطى 14٪ عن نسبة حيازتها في بداية العام.

وتباينت اتجاهات الشراء والبيع شهريا، حيث باعت الحكومة بشكل مكثف سندات بقيمة 3,6 مليارات دولار مع بدء الأزمة في شهر مارس، لتعاود الشراء بعد تخطي مرحلة الصدمة في أبريل، واستمرت في زيادة حيازتها لاحقا، حيث وصلت بنهاية يوليو الماضي إلى نحو 48 مليار دولار، لتحتل المركز الثاني بين الدول العربية المستثمرة في السندات الأميركية بعد السعودية التي تبلغ حيازتها 124,6 مليار دولار.

وتأتي زيادة الاستثمارات الكويتية في سندات الخزانة الأميركية على الرغم من انخفاض العائد على السندات بشكل كبير، حيث انخفض العائد على سندات آجال 10 سنوات من نحو 1,8٪ في بداية العام، لتتراجع إلى مستويات تتراوح حول 0,6٪ في الربع الثالث من العام الحالي.

تسييل أصول

وتؤكد الاستراتيجية الحكومية من بيع الاسهم مقابل زيادة حيازة السندات، على الاتجاه الى الاحتفاظ بالسيولة في الوقت الحالي، والتركيز على الملاذات الآمنة في ظل المتغيرات التي تفرضها جائحة كورونا وقرب الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر المقبل.

وتتعرض المالية الكويتية لأزمة سيولة دفعت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني الى خفض التصنيف الائتماني للكويت درجتين دفعة واحدة لينخفض من Aa2 إلى A1 في ظل عدم الاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب على اصدار قانون دين عام جديد، بعد توقف العمل بالقانون في أكتوبر 2017 ما أدى الى استنفاد الاحتياطي العام لسد عجز الموازنة المتراكم على مدار 7 سنوات متتالية، وسط تذبذب أسعار النفط الذي يستحوذ على 90٪ من ايرادات الدولة.

■ تخفيف وزن الأسهم بالمحافظ لم يخل من مضاربات للاستفادة من تقلبات «كورونا» وتحقيق أرباح سريعة

الصرف يتم وفق آلية دقيقة ونظام إلكتروني دقيق يحدد الكميات المستحقة

«التجارة»: إعادة بيع المواد التموينية أو التصرف بها.. مخالف للقانون

■ العنزي: نظام التموين محكم ويضمن وصوله للمستحقين بالبطاقة المدنية الأصلية ولا يصرف بخلاف ذلك

محمد العنزي

أكدت وزارة التجارة والصناعة أن صرف المواد التموينية على أصحاب البطاقات بشكل شهري وفق آلية دقيقة ونظام الكتروني يحدد الكميات المستحقة وصرفها لأصحابها، مشيرة الى أن آلية صرف المواد التموينية تتم عبر تسليمها عن طريق الشركة الكويتية للتموين الى الجمعيات التعاونية، وتكون هذه المواد بصفة العهدة على موظفي فروع التموين التابعين للجمعيات، مبينة أنه عند حدوث نقص في المواد التموينية لديها تتحمله الجمعيات وليست هناك كلفة على المال العام.وفي هذا السياق، قال الوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة والمتحدث الرسمي لوزارة التجارة محمد العنزي إن نظام صرف التموين نظام محكم يضمن وصول التموين للمستحقين من خلال البطاقة المدنية الأصلية ولا يتم الصرف بخلاف ذلك، ويراقب السلع المدعومة من وصولها للموانئ البحرية حتى دخولها للمخازن وحتى وصولها للمستفيدين في البطاقات التموينية.

وأضاف أن كل المواد التي تصرف لمستحقيها من فروع التموين في الجمعيات مدفوعة الثمن من قبل متسلميها المخصصة لهم المواد التموينية، مشددة على ان الدولة تحصلت على أموالها المستحقة من فروع التموين. وأوضح أنها تعمل بشكل دوري على جرد فروع التموين عشوائيا، وإذا ما وجدت عجزا تتم إحالة الجمعية صاحبة العجز الى النيابة العامة مهما كانت قيمة العجز وإن كانت نقودا قليلة، مشيرة إلى إحالة 51 فرع تموين إلى النيابة العامة خلال الفترة الماضية لوجود عجوزات متنوعة لديها بمبالغ تتراوح من النقود القليلة الى مئات الدنانير، وقد لا تذكر أحيانا لكن الوزارة تطبق القانون بحذافيره بحقها.

نظام دقيق

وأشارت «التجارة» إلى وجود نظام الكتروني دقيق لمتابعة الصرف لمستحقي المواد التموينية في الفروع التموينية يضبط عملية الصرف، وهي خاضعة لرقابة شديدة وتحصر كل المواد الموزعة وفق البطاقات بدقة متناهية ويتابعها ويضمن عدم وجود أي خلل فيها. وأكدت أن هناك قرارات صادرة من وزارة التجارة والصناعة بمنع تصدير أي مواد مدعومة سواء للمواطن أو المقيم أو شركات الشحن وان ما يتم من عمليات ضبط من الإدارة العامة للجمارك تكون بالتنسيق المشترك. وقالت «التجارة» إنها سبق أن طالبت بتكويت الوظائف المحاسبية في فروع التموين، ونسقت في هذا الشأن مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتكويت الوظائف الإدارية في فروع التموين بالجمعيات التعاونية، ووقف تعيين غير الكويتيين في كافة الوظائف الإدارية للمرحلة القادمة، مؤكدة أن هذا الطلب جاء مواكبة للسياسة العامة للدولة نحو تكويت الوظائف الحكومية. وأهابت بالمواطنين الى عدم إعادة بيع المواد التموينية المخصصة لهم والتي يتم تسلمها من الفروع التموينية، أو التنازل عنها لأحد، محذرة من أن بيعها مخالف للقانون، ويوقعهم تحت طائلة المساءلة القانونية، وهناك عقوبات منصوص عليها قانونا بحق مرتكبي المخالفات، لكون المواد التموينية الموزعة تباع لهم بسعر مدعوم من الدولة وهو أقل من سعرها بالأسواق. وشددت على أنها لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من يخالف القانون سواء من الجمعيات أو من أصحاب البطاقات التموينية أو شركات الشحن، مشددة على أن الغاية من دعم هذه المواد التسهيل على المواطنين وتوفير احتياجاتهم بأقل الأسعار.

بهدف تزويدهم بطرق الاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت خلال الدراسة عن بُعد

وزارة النفط تدشن حملة «تعليم ثقافي بترولي».. للطلبة وأولياء الأمور والمعلمين

أعلنت وزارة النفط عن أن إدارة العلاقات العامة والإعلام في الوزارة دشنت مؤخرا حملة «تعليم ثقافي بترولي» الجديدة والأولى من نوعها والتي تستهدف الطلاب والطالبات بمختلف المراحل الدراسية وأولياء الأمور والمعلمين وتزويدهم بأهم الإرشادات والتوجيهات بالاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت خلال الدراسة عن بعد لتجنيبهم من الوقوع في المخاطر.

وقالت الوزارة في بيان صحافي، إن الحملة الجديدة التي أطلقتها «النفط» تأتي بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، والذي ستكون الدراسة فيه عن بُعد نظرا لما يمر به العالم من تداعيات سلبية جراء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

وذكرت «النفط» أن الحملة تحتوي على إرشادات وتوجيهات بالاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت بثلاث لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية لتخاطب جميع الفئات واستعراض إجراءات السلامة وأساليب التعامل الآمن مع الإنترنت.

وأشارت إلى أن الحملة تحتوي كذلك على معلومات تتعلق بالصناعة النفطية والتعريف بطبيعة عمل ودور وزارة النفط والقطاع النفطي ومدى أهمية القطاع في الاقتصاد باعتباره عصب الحياة في الكويت.

يذكر أن وزارة النفط قد تبنت مشروع الثقافة البترولية منذ عام 2003، إضافة إلى غرس الثقافة النفطية في الأجيال القادمة لخلق جيل واع من الشباب الكويتي من الجنسين لتمكينه من قيادة هذه الصناعة في المستقبل الواعد.

يشعرون بالحماس ويتطلعون إلى عالم مليء بالفرص وفقاً لاستبيان «بيت.كوم»

80٪ من خبراء التوظيف في الكويت يثقون بمستقبل سوق العمل

أظهر استبيان جديد أجراه «بيت.كوم»، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، بالتعاون مع «يوجوف»، المنظمة الرائدة المتخصصة بأبحاث السوق، أن أكثر من 8 من 10 خبراء توظيف في الكويت يتوقعون أن تشهد عملية التوظيف تغييرا في المستقبل.

وكشف استبيان «مستقبل سوق العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020» عن مجموعة المهارات التي يجب أن يتمتع بها الموظفون ليتمكنوا من التميز عن غيرهم، وأهم التغييرات التي تقودها التكنولوجيا، والطرق الأكثر فاعلية لتوظيف الكفاءات، بالإضافة إلى مستقبل البحث عن عمل.

ومن المثير للاهتمام، يشعر 80٪ من المجيبين في الكويت إما بالثقة تجاه مستقبل سوق العمل وأنهم سيحققون النجاح، أو يشعرون بالحماس ويتطلعون إلى عالم مليء بالفرص.

وأظهرت النتائج أن المهارات الشخصية مثل إدارة الوقت (98٪)، والتواصل (98٪) والقدرة على العمل ضمن الفريق (97٪) تكتسب أهمية كبيرة حاليا، فيما أكد أكثر من نصف المجيبين (59٪) أن المهارات التقنية والمهارات الشخصية ستكون بنفس القدر من الأهمية في المستقبل. من ناحية أخرى، يعتقد أكثر من ثلث المجيبين (35٪) أن المهارات التقنية ستكون أكثر أهمية، بينما يعتقد 6٪ أن المهارات الشخصية ستكون الأكثر أهمية.

وبحسب المجيبين، ستكون مهارات الكمبيوتر (96٪)، والتفكير الإبداعي (94٪) والتواصل (94٪) من أكثر المهارات طلبا في المستقبل، تليها المهارات الخاصة بوظيفة محددة (94٪)، وإدارة الوقت (93٪)، والرؤية الاستراتيجية (92٪)، والتفكير على مستوى عالمي (88٪).

وخلال عملية التوظيف، تعتبر الخبرة الوظيفية السابقة (92٪) وطريقة عرض السيرة الذاتية (80٪) من أهم العوامل لتوظيف الكفاءات حاليا. كما يلعب التوافق الثقافي (75٪) والتخصص الجامعي (72٪) والتنوع (71٪)، دورا رئيسيا في اتخاذ قرارات التوظيف.

ويقول المجيبون في الكويت أن الخبرة الوظيفية السابقة (87٪) ستبقى العامل الأكثر تأثيرا على قرارات التوظيف في المستقبل، يليها التخصص الجامعي (80٪) وطريقة عرض السيرة الذاتية (80٪). ونظرا لدور التكنولوجيا المهم في الكويت، يعتقد 81٪ من المجيبين أن الطلب على مسؤولي الشبكات سيزداد في المستقبل، إلى جانب مهندسي البرمجيات (79٪) والأطباء (79٪) ومسؤولي الأنظمة (79٪). وعندما تم التطرق إلى موضوع الانتقال إلى وظيفة أو قسم آخر عند انخفاض الطلب على وظائفهم الحالية، صرح حوالي نصف المجيبين بأن الأمر لن يكون صعبا أو سهلا. ومن الممكن أن يتجه أصحاب العمل في الكويت لتعزيز وتطوير مهارات الموظفين، ليس فقط عبر منحهم الدورات التعليمية التقليدية، بل أيضا عبر تعيينهم في وظائف وأدوار جديدة داخل الشركة لزيادة مستويات تحفيزهم وتجنب انتقالهم إلى شركات أخرى.

وتوافقا مع التوقعات الحالية، يعتقد أكثر من 6 الى 10 مجيبين أن العوامل التكنولوجية (مثل التحول الرقمي، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي، وما إلى ذلك) ستسهم في تغيير طبيعة العمل مستقبلا. عندما يتعلق الأمر بجذب الكفاءات المناسبة والاحتفاظ بها في العصر الرقمي، تعتبر مواقع التوظيف الإلكترونية الأكثر استخداما من قبل خبراء التوظيف في الكويت اليوم (64٪)، كما تعد المصدر الأكثر فاعلية لتعيين الموظفين المناسبين (27٪).

ومقارنة بالطرق التقليدية، يعتقد حوالي 9 من 10 خبراء توظيف (87٪) أن التوظيف عبر الإنترنت سيستمر في تسهيل عملية التوظيف مستقبلا، حيث يوافق 94٪ منهم على أن مواقع التوظيف الإلكترونية والمنصات المهنية ستكون الأكثر شعبية لتوظيف الكفاءات. من ناحية أخرى، يوافق 81٪ من المجيبين على أن العلامة التجارية للشركة وسمعتها سيكونان من العوامل الأكثر أهمية لجذب الكفاءات.

ويعلق خبراء التوظيف آمالا كبيرة على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في عملية التوظيف، حيث وافق 86٪ منهم على أن أنظمة تتبع طلبات المتقدمين (ATS) ستساعد في تخفيض وقت الرد على المتقدمين، ويعتقد 77٪ منهم أن مستقبل التوظيف سيعتمد أكثر على الأتمتة والذكاء الاصطناعي والتحليلات.

مع تزايد الحاجة إلى معلومات موثوقة، يعتقد المجيبون أن منصات الوظائف عبر الإنترنت والمواقع المهنية (59٪) وكذلك الشبكات الاجتماعية والمهنية (53٪) ستكون المصادر الأكثر موثوقية مستقبلا للبحث عن الوظائف.